Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد:06/العدد:01
(جوان 2022) ص:124-143

العلاقة بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام في الدول الديمقراطية

The relationship between military institution and media in democratic states

رُميساء قراري [1*]

Romaissa KARARI [1*]

[1]جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 (الجزائر)

roumeissa.karari@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال: 2021/06/27 **تاريخ القبول: 2022/03/09** **تاريخ النشر: 2022/06/18**

ملخص:

الهدف الرئيسي من هذ ه الدراسة هوإبراز العلاقة المعقدة بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام في الدول الديمقراطية، والمساعدة على فهمها بشكل أفضل، من خلال استخدام المنهج الوصفي، بحيث توصلنا إلى أن الإعلام يلعب دورين أساسيين: الأول كأداة لفرض الرقابة المدنية على القوات المسلحة، أما الثاني كوسيلة تستخدمها المؤسسة العسكرية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية : المؤسسة العسكرية ، وسائل الإعلام، الرقابة المدنية ،العمليات النفسية، العلاقات المدنية-العسكرية.

Abstract :

The major intent of this study is to demonstrate the complex relationship between military institution and media in democratic states, and to help better understand it. By using the Descriptive approach, we found that the media play two main roles: the firstly, as a tool for imposing civil control of the armed forces. The second role, as a tool used by military institution for achieving their strategic objectives.

Keywords: military institution; media; civil control; Psychological operations; civil-military relations

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

تعد المؤسسة العسكرية من بين مؤسسات الدولة التي تتمتع باحتكار سلطة القهر والإكراه وتضطلع بالقيام بمهام أمنية وعسكرية عبر استخدام كل الأدوات والوسائل اللازمة سواء كانت صلبة أو ناعمة لإدارة عملياتها ونشاطاتها، ومن بينها وسائل الإعلام التي أصبحت ترافق القوات المسلحة قبل وأثناء وبعد خوض الحروب، عن طريق إضفاء الشرعية عليها أو من خلال شن العمليات النفسية المرافقة للعمليات الميدانية الأخرى.

من جهة ثانية، فإن وسائل الإعلام المتنوعة والمتعددة والمستقلة تعد مؤشرا من مؤشرات ديمقراطية الدولة، وبالتالي يمكنها أن تكون أداة فعالة لممارسة الرقابة المدنية على النشاط والإنفاق العسكري لاسيما في زمن الحرب، في إطار ما يعرف بـ"العلاقات المدنية–العسكرية الديمقراطية".

ومن هنا تأتي أهمية الربط بين وسائل الإعلام والمؤسسة العسكرية، في كون كل واحدة منهما لا يمكن أن تستغني عن الأخرى إذا تعلق الأمر بالأهداف العامة والكبرى للدولة، ولكن هذه العلاقات التعاونية يتخللها أحيانا توتر ناتج عن الجهة المسيطرة والمتحكمة بحجم ونوع المعلومات المبثوثة على وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، مما يخلق جدلا خلافيا بين حرية الصحافة من جهة والأمن القومي من جهة ثانية، انطلاقًا مما تقدم نطرح الإشكال التالي: **فيما تتمثل طبيعة العلاقات العسكرية–الإعلامية في الدول الديمقراطية؟**

للإجابة عن الإشكال المطروح ننطلق من بناء الفرضية المركزية التالية: **هناك علاقة تأثير متبادل بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام قد تكون إيجابية أو سلبية.**

نصبو من خلال هذه الورقة البحثية للوصول إلى الأهداف التالية:

- إبراز مجالات التعاون والاختلاف بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام كجماعتين متنافستين في المصالح الخاصة.
- فحص الدور الرقابي الذي تمارسه وسائل الإعلام على القوات المسلحة، وأثرها على صياغة الرأي العام فيما يتعلق بمشاركة الجيوش الوطنية خارج الدولة.
- تحديد المعضلة التي تخلفها العلاقات المتوترة بين الجيش والإعلام، وانعكاسها على الأهداف العامة للدولة.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يراعي الخصوصية العلمية لمثل هذه الدراسات النظرية بالإعتماد على جمع وتحليل المعلومات والبيانات لوصف وتفسير طبيعة العلاقات العسكرية–الإعلامية في الدول الديمقراطية، معتمدين في ذلك على التَّمفصُل المنهجي الذي يعكس تحليل العناصر التالية:

2.مدخل مفاهيمي للدراسة

يعتبر المدخل المفاهيمي عنصرا مهما لفهم متغيرات الدراسة وضبطها، فهو الخلفية الموجهة للباحث أثناء تزوده بالمعلومات الأساسية عن الموضوع.

1.2 مفهوم المؤسسة العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية أكثر مؤسسات الدولة استقرارا وتنظيما وقوة، مما يجعلها تتمتع بتأثير كبير داخل النظم السياسية وعلى مستوى النظام الدولي، ولذلك حاول الباحثون تقديم وصف دقيق لها، فهنالك من عرّفها على أساس بيروقراطي أو اجتماعي أو سياسي أو حتى اقتصادي، ورغم الاختلاف المفاهيمي لها إلاّ أن التأصيل التاريخي لظهور الجيوش النظامية

يرجع إلى نشأت الدولة القومية، فهذه الأخيرة هي من تحدد وظائف القوات المسلحة داخل الوطن وخارجه وفقا للعقيدة الأمنية والعسكرية التي تعتنقها.

بناءً على ذلك يرى" **الكيالي**"أن المؤسسة العسكرية عبارة عن "تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناسا مسلحين تنشؤه الدولة، وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: ضد المعتدين عليها، ونقل الحرب خارج حدودها، وتكلفه استثناءً بحفظ النظام داخليا"[1]؛ وهنا يؤكد الباحث على الطابع البيروقراطي والمؤسسي والوظيفي الصارم للقوات المسلحة. وتُوصف كذلك على أنها: القوات المسلحة المنظمة في كتائب وفرق وفيالق أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، التي تقوم لغرض الدفاع عن الدولة، وقد تتدخل أيضا للحفاظ على استقرارها الداخلي" [2]؛ بمعنى أن المؤسسة العسكرية تقوم على أساس علاقات عمودية وأفقية، وفقا لمبدأي الأمر والطاعة بين القيادات العليا (السياسية–العسكرية) والجنود.

كما تم تعريفها على أنها نظام فرعي لا يختلف عن النظم الاجتماعية الأخرى، تتكون من تشكيلات ووحدات قتالية تختلف باختلاف تخصصها ومستوياتها وحجمها، وما تمتلكه من معدات وأجهزة مادية، وما تعرفه من أهداف وشعارات واستراتيجيات، وما تتبناه من أيديولوجيات وأحكام وأعراف ومبادئ سلوكية، وما تحتله من أبنية ومساحات أرضية [3]؛وعليه فإن أفراد المؤسسة العسكرية تجمعهم علاقات وممارسات اجتماعية ضمن بناء أو أبنية محددة، ويمتلكون الوسائل العسكرية اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة بصفة خاصة والدولة بصفة عامة.

بناء على ما سبق فإن المؤسسة العسكرية هي منظمة اجتماعية وجهاز بيروقراطي تابع للدولة والأمة، تسعى لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وفقا للإمكانات المادية والبشرية المتاحة

لديها،وطبقا لمذهبها العسكري الذي تتبناه، وتقوم على مبدأي تقسيم العمل والتخصص فيه وفق تنظيم هرمي معين، يسمح لها بالقيام بعدة وظائف ومهام أساسية وثانوية نوجزها في الآتي[4]:

- **الدفاع الوطني** :إذ تلعب القوات المسلحة دورًا كبيرا في حماية الأراضي الوطنية من العدوان الخارجي وأحيانا شن حروب هجومية في ظل التحالفات العسكرية، ومع تراجع هذه الأخيرة في الشؤون الدولية المعاصرة أصبح دور القوات المسلحة ينحصر في مهام الدفاع الوطني فقط.
- **توفير الأمن والاستقرار الداخلي**: كان هذا الدور في الماضي يقتصر على الاستجابة للتهديدات الداخلية العنيفة للدولة أو الشعب والتي تتعدى قدرة الوكالات الأمنية الداخلية كالتمرد أو الحركات الانفصالية.

غير أن التهديدات الأمنية الجديدة والدور الموسع الذي باتت الجيوش الحديثة تضطلع به ضمن المجتمع،جعلت منه يقوم بمهام ثانوية أخرى قد تشمل مايلي: مراقبة الحدود، مكافحة المخدرات، التحقيق في الجرائم، والعمليات الإلكترونية، جمع المعلومات الاستخبارية... الخ.

- **الدفاع المدني ووظائف التنمية:** كالاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، مشاريع البنية التحتية الحيوية، المشاركة في البرامج التعليمية والتدريبية... الخ.
- **المشاركة في عمليات الأمن والسلم الدولي:** مثل عمليات السلام، الاستجابة الدولية للتهديدات الأمنية العابرة للحدود كانتشار الأسلحة، الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة... الخ.

كل هذه المهام الجديدة التي تمارسها المؤسسة العسكرية من شأنها أن تزيد من نفوذها في الشؤون الداخلية، وعليه لابد من ضبط وتقييد هذا النفوذ المتنامي وفق آليات معينة سواء كانت قانونية أو سياسية أو اجتماعية.

2.2 مفهوم وسائل الإعلام:

يعد الإعلام من بين فواعل المجتمع المدني الذي يؤثر على عملية تشكيل السياسة وإيصال الآراء والأفكار والصور، معتمدا في ذلك على المعلومات الضرورية التي يقدمها للعمل السياسي[5]؛ وتعبئة وتوجيه الرأي العام حول القضايا الدولية والمحلية وفق ما تريد الحكومة إيصاله للجمهور المستهدف، أو بالضغط على صناع القرار، أو من خلال العلاقات المباشرة بالمؤسسات السلطوية الكبرى[6]؛ ونظرا لأهميته البالغة باتيوصف بكونه "السلطة الرابعة"إلى جانب كل من السلطات السياسية الثلاث، فبإمكانه تأييد أو معارضة السياسات الحكومية المختلفة.

علاوة على ذلك يقوم الإعلام بتزويد الجمهور بالحقائق والأخبار عن القضايا والموضوعات والمشاكل ومجريات الأمور بطريقة موضوعية، بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة بالمعلومات[7].

وعليه يمكن وصفه باعتباره فن وعملية نقل المعلومات والرسائل والأفكار والاتجاهات والأخبار والحقائق عن القضايا والمواضيع والمشاكل المطروحة بطريقة موضوعية، أو هو شكل من أشكال التفاعل الاتصالي بين الجهة المرسلة والمتلقين للمادة الإعلامية، من خلال الربط بين صناع القرار والشعب، مما يسهم في التعبير عن عقلية الشعوب من جهة أو إحداث تغيير في المجتمع من جهة أخرى[8]؛ كما حدث أثناء الحراك الشعبي العربي منذ عام 2011.

إذن حق القول أن الإعلام هو عملية نقل الرسائل والأفكار والحقائق والأخبار والمعلومات والآراء المختلفة حول موضوع ما، من المُرْسِل (غالبا ما يكون صناع القرار إذا ما تحدثنا عن الإعلام السياسي)، إلى المُستقبِل (الجمهور المتلقي للمادة الإعلامية سواء كان محلي أو عالمي)، عبر قناة إعلامية (وسائل الإعلام)، بغية إقناعهم والتأثير فيهم أو تعبئتهم، لذلك يجب أن تتصف وسائل الإعلام بالموضوعية والمصداقية حتى تستطيع إقناع الجمهور.

بالرغم من أن المفاهيم السابقة للإعلام تبرز أحادية اتجاه نقل المعلومة من صناع القرار إلى الجمهور المتلقي؛إلا أن الإعلام الحديث الذي ظهر مع ظهور الثورة التكنولوجية في وسائل الإعلام والاتصال في القرن الحادي والعشرين [9]؛ بات يضمن التفاعل المزدوج بين المرسل والمتلقي، من خلال إجراء عمليات استطلاع الرأي حول قضية معينة عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة بكل سهولة وآنية.

وتجدر الإشارة إلى أن سائل الإعلام متعددة ومتنوعة فمنها ما هو مقروء ومطبوع كالصحف والدوريات والكتب الورقية،ومنها ماهو إلكتروني كالإذاعة والتلفزيون والسينما وغيرها [10]؛غير أن هذه الوسائل تعتبر تقليدية في عصرنا الحالي، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي المتصلة بشبكة الأنترنت وسيلة من وسائل الإعلام الجديد، إذ نجد صفحات رسمية لكبرى قنوات الإعلام على تويتر، فيسبوك، انستغرام، غوغل وغيرها، بحيث تتيح للجمهور المتلقي عملية التفاعل والمشاركة في إبداء الرأي.

يمكن كذلك تقسيم وسائل الإعلام حسب الملكية إلى وسائل عمومية وخاصة؛ حيث توجد مؤسسات إعلامية مملوكة للدولة، وغالبا ما تكون مسيسة لخدمة الأهداف الخاصة بالسلطة الحاكمة، ولكن مع رواج النموذج الديمقراطي تعالت الأصوات التي نادت بإنهاء احتكار الدولة لوسائل الإعلام [11]؛ ومن هنا برزت وسائل الإعلام الخاصة التي سعت لتحرير الرأي

والتعبير، ورغم ذلك فإن الدولة لاتزال تسيطر على وسائل الإعلام الخاصة من خلال التشريعات والقوانين التي تنظم نشاطها بدعوى الحفاظ على الأمن والاستقرار.

ورغم اختلاف أنواع وسائل الإعلام إلا أن وظائفها معلومة إذ تتراوح بين: الوظيفة الاتصالية والتوعوية والتثقيفية، من خلال نقل الأخبار وتعبئة وتنشئة الجماهير وحشد الرأي العام، وإحداث التغيير والتحول عن طريق أسلوب الإقناع والحفاظ على الحقوق المدنية، بالإضافة إلى وظيفتها السياسية والتي حددها " **موريس جانويتس** " **Morris Janowitz**في إضفاء الشرعية على أفكار ومفاهيم معينة دون أخرى في النقاش أو الجدل السياسي [12]؛ أي محاولة إقناع المجتمع المتلقي للمادة الإعلامية ذات المضمون السياسي والتأثير فيهم من أجل الحصول على الدعم الشعبي للسياسات الحكومية بما فيها السياسة الأمنية والدفاعية.

3. المداخل النظرية لتحليل العلاقات المدنية–العسكرية

أفرز لنا السياق التاريخي والجغرافي لتحليل النظم السياسية المختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى غاية يومنا هذا جدلا نظريا حول طبيعة العلاقات المدنية–العسكرية، تراوحت بين المداخل التقليدية والحديثة.

1.3المداخل التقليدية

تعكس المداخل النظرية التقليدية لتحليل العلاقات المدنية–العسكرية الجانب المؤسسي والقانوني لدراسة النظم السياسية، بحيث تركز على مجمل القواعد القانونية والدستورية التي تنظم العلاقات بين المؤسسات والهيئات والسلطات الرسمية، وبالتالي فإن عدم الالتزام بتطبيق تلك القواعد القانونية يعد خرقا وانتهاكا للشرعية السياسية والديمقراطية.

وتنقسم المداخل التقليدية إلى اتجاهين، اتجاه أول آمن بمبدأ الفصل المطلق بين المجالين العسكري والسياسي، والتزام القوات المسلحة بالدفاع عن الوطن وتنفيذ أوامر القادة

السياسيين[13]؛يتزعمه "**صامويل هنتنغتون** "**Samuel Huntington** الذي اهتم بإجراء دراسة مقارنة بين الديمقراطيات العريقة والديمقراطيات الناشئة منذ منتصف السبعينيات إلى تسعينيات القرن العشرين [14]؛ حيث رأى أن النخب السياسية تمارس سيطرتها على الجيش عبر جملة من القواعد الدستورية والمؤسسات الديمقراطية (الحكومة والبرلمان)[15].

إذن يعد الدستور هو المحدد الرئيسي للسيطرة المدنية في الحكومات الديمقراطية، إلا أن هذا المعيار غير صالح بالضرورة ذلك أن الجيش يمكن أن يكتسب قوة سياسية من خلال العمليات والمؤسسات الشرعية الأخرى مما يؤدي إلى تقويض السيطرة المدنية[16].

وفقا لذلك برز الاتجاه الثاني الذي قام بإعادة مراجعة الاتجاه السابق، مخففا من حدة الفصل بين المجالين السياسي والعسكري،ومجادلا بأن تحقيق التوافق الديمقراطي يتطلب إدماج العسكريين، وأن للمؤسسات العسكرية أدوار أخرى سياسية وأمنية داخلية إلى جانب الأدوار الخارجية (الدفاع والتوسع الإقليمي)، وهنا تصبح كجماعات مصالح وضغط بدل جمودها المؤسسي[17]؛ ومن أنصار هذا الاتجاه نجد " **جانويتس**" الذي يعتقد أن انخراط الجيش في الشؤون الداخلية هو عند الحد الأدنى في مختلف النظم السياسية المدنية مهم كان شكلها وحتى في النظم الديمقراطية [18]؛ بل وأكد على الدور الذي أصبح يلعبه في بناء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث[19].

وبالتالي فإن المداخل النظرية التقليدية ركزت على العلاقات الرسمية بين السلطات السياسية والمؤسسة العسكرية، وعلى القواعد الدستورية التي تمنح كل سلطة صلاحيات وامتيازات وتفرض عليها التزامات وقيود بغية ضمان التوازن بين أطراف العلاقة.

2.3 المداخل الحديثة:

نظرا للأدوار الموسعة التي أصبحت تضطلع بها المؤسسات العسكرية من جهة، وتعذر تطبيق الفصل المطلق بين المجالين المدني والعسكري في ظل انتشار موجات الديمقراطية

والعولمة الاقتصادية، برزت المداخل النظرية الحديثة لتحليل العلاقات المدنية–العسكرية، التي أخذت المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته بعين الاعتبار.

حيث قدم "**بيتر فيفر** "**Peter Feaver** "نظرية الوكالة"Agency Theory معتبرا أن العلاقات المدنية–العسكرية عبارة عن عقد اجتماعي عُرفي ينص على التزام الجيش بالدفاع عن الدولة والمجتمع، مقابل تخصيص جزء من موارد هذا الأخير لصالح الجيش، وأن الساسة المنتخبين هم وسطاء في تلك العلاقة التعاقدية[20]؛ وهنالم يعد الجيش يخضع لسيطرة سياسية ودستورية فحسب وإنما لرقابة مدنية موسعة تمارس عبر عدة آليات رسمية وغير رسمية تلعب فيها وسائل الإعلام، الرأي العام، منظمات المجتمع المدني، مراكز البحث والتفكير والأحزاب السياسية وغيرها دورا بارزا.

وفي نفس السياق قدمت " **ريبيكا شيف** " **Rebecca Schiff**"نظرية التوافق" Concordance Theoryالتي ترى من خلالها وجود تكامل بين شركاء الدولة الثلاث: عسكريين، سياسيين، وعامة الشعب، وأن المواطنين هم مصدر شرعية الشريكين السابقين[21]؛ واستكمالا لما طرحته الباحثة برزت نظرية "تقاسم المسؤوليات" SharingResponsibilities لـ " **دوغلاس بلاند**"**DouglasBland**التي يرى فيها أنالمدنيين والعسكريين يتحملون مسؤوليات مشتركة وأن السيطرة المدنية هي عملية ديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف والقضايا والمسؤوليات والضغوط الداخلية والدولية[22].

وفقا للاتجاه الحديث فإن مختلف الفواعل غير الرسمية يمكنها ممارسة الرقابة المدنية على القوات المسلحة –إلى جانب الفواعل الرسمية– باعتبارها أحد شركاء الوطن في الدول الديمقراطية بل ويجب أن تتحمل معه كل المسؤوليات.

4. العلاقة بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام

يمكن تحليل العلاقات بين المؤسسة الإعلامية والقوات المسلحة من منظور المداخل الحديثة للعلاقات المدنية–العسكرية؛ فإذا اعتبرنا أن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى،فإنه يجب على القادة السياسيين في الدول الديمقراطية إعلام الشعب بأهداف هذه السياسة، ويجب على المؤسسة العسكرية أن تقنعه بأنها تستطيع تحقيقها بأقل التكاليف، بيد أنه من الصعب تحقيق ذلك إلا من خلال وسائل الإعلام، ومن جهة أخرى فإن لهذه الأخيرة دوافعها الخاصة من تغطية الأخبار العسكرية، ولذلك تحتاج للتعاون مع الجيش للقيام بوظيفتها بفعالية [23]؛ إذن حق القول أنه توجد تفاعلات وظيفية تكاملية وغير رسمية بين القوات المسلحة ووسائل الإعلام.

غير أن هذا لا يعني أن طبيعة تلك العلاقات تخلو من المنافسة والصراع لاسيما إذا تعلق الأمر بالتحكم فينوع وحجم المعلومات والتغطية الإعلامية الخاصة بمجريات الحرب[24]؛ حيث تحاول وسائل الإعلام دائما الظفر بالسبق الصحفي من خلال نشر التقارير الإخبارية ونشر كل المعلومات الخاصة بالعمليات العسكرية للجمهور، إلاّ أن تحكم الجيش في إصدار معلومات محدودة يخلق جدلا خلافيا بين حرية الصحافة والأمن القومي ويجعل من العلاقات التعاونية بينهما في توتر مستمر.

علاوة على ذلك قد تكون وسائل الإعلام عاملا معرقلا لإنجاز أهداف ومهام القوات المسلحة، إذ أن نشر كل المعلومات المتعلقة بالحرب قد يثير الرأي العام المحلي والدولي، لاسيما إذا تعلق الأمر بضحايا الحرب وملف حقوق الإنسان، وبالتالي يصبح هنا الإعلام وسيلة من وسائل الرقابة المدنية على القوات المسلحة.

ولذلك إذا أرادت وسائل الإعلام أن تنتج أخبارا موضوعية وحقيقة، فإنها تحتاج إلى التعاون مع القوات المسلحة، ومن جهة أخرى عليها أن تحترم رغبات وقرارات القادة العسكريين لأسباب أمنية وإستراتيجية، حيث توجد بعض المعلومات السرية التي لا يسمح بمشاركتها مع الآخرين[25].

وبالتالي فإن العلاقات الإعلامية–العسكرية تضعنا أمام خيارين إما رقابة وتقييد الإعلام لنشاطات المؤسسة العسكرية وهو ما يطلق عليه بـ "تمدين الجيش"، أو سيطرة الجيش على الإعلام أو ما يعرف بـ "عسكرة الإعلام".

1.4 الإعلام كأداة لفرض الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية:

تتضح العلاقة بين الإعلام والمؤسسة العسكرية كأداة لفرض الرقابة المدنية على النشاطات والنفقات العسكرية، في كون الإعلام يقوم بوظيفة سياسية كما سبق وأشرنا، ويعزز من الحكم الديمقراطي من خلال تعبئة وتوجيه الرأي العام المحلي والعالمي حول قضية ما باعتباره أحد شركاء الوطن الثلاث.

فلا طالما كان الهدف الرئيسي لوسائل الإعلام هو بيع منتجاتها لأكبر جمهور ممكن، بينما يركز الجيش على القتال من أجل تحقيق أهداف سياسية أو استراتيجية أو عسكرية، وعليه فإن مهمته صعبة في الحصول على دعم الجمهور، علما أنه في معظم الحالات لا تعتبر الحرب خيارًا شائعًا ومقبولا لدى الرأي العام [26]؛ فعادة ما يكون عامة الشعب مسالمين ولايجدون سببا للتورط في مغامرات السياسية الخارجية العسكرية، ودائما ما يعارضون برامج التسلح والإنفاق الدفاعي التي تكون على حساب الانفاق الاجتماعي، ولذلك لابد من تحفيزهم بواسطة الدعاية وتسويق البرامج المحلية التي يعارضونها[27]؛ حتى يستطيعوا نيل الدعم أو الشرعية الشعبية للقيام بمهامهم بفعالية.

من جهة أخرى، فإننا أمام ما يعرف بـ "السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة"، والتي تتيح للمجتمع المدني بكل مكوناته ومؤسساته ومنظماته من ممارسة رقابتها على المؤسسة العسكرية من خلال مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين المدنيين والعسكريين[28].

وبالتالي فإن آلية الديمقراطية تتيح لوسائل الإعلام التملص من السيطرة العسكرية عليها من خلال استخدام ورقة الرأي العام للضغط على القادة العسكريين؛ والإشراف على أداء الجيش مما يضمن مساءلته أمام الشعب والحكومة، ويعزز من مبدأ الشفافية في قراراته وإجراءاته[29]؛إذن تسمح السيطرة الديمقراطية بإعادة إصلاح القطاع الأمني/ الدفاعي نحو مزيد من التكامل بين القطاعين المدني والعسكري ، وتكريس الرقابة المجتمعية على نشاطات وممارسات الجيش من خلال فرض الالتزام بالشفافية والمسؤولية والمحاسبة.
كما يمكن لوسائل الإعلام من خلال دورها الرقابي على ممارسات وميزانية القوات المسلحة، أن تقوم بتطوير السياسة الأمنية وبناء الوعي الأمني، وإثارة النقاش العام حول هذا الموضوع[30]؛ بالإضافة إلى مناقشة الخطاب العام حول ضرورة استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية للدولة.

لقد ساهم التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام من ممارسة الرقابة الديمقراطية، فقد أصبحت موجودة في كل زاوية من زوايا الحرب، بالإضافة إلى قدرتها على نقل المعلومات بشكل مباشر وسريع من ساحة المعركة إلى الجمهور المتلقي بفضل الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مما أفقد المؤسسة العسكرية سيطرتها المطلقة على تدفق المعلومات المبثوثة[31].

ورغم أن الجيش يحكم سيطرته على بعض وسائل الإعلام الرسمية ويراقب ما تبثه من مادة إعلامية، إلا أنه في عصرنا الحالي من الصعب أن يمارس سيطرته عليها مما يزيد من قوة

ونفوذ وأهمية وسائل الإعلام ، ويجبر القوات المسلحة على إدماج ها في العمليات العسكرية كسلاح ملحق بدل معاداتها.

2.4 الإعلام كأسلوب لتحقيق أهداف المؤسسة العسكرية:

تظهر العلاقة بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام كأداة لتحقيق أهدافها الأمنية والدفاعية، فيما يعرف بالإعلام الحربي أو العسكري؛ والذي يهدف إلى توعية الأفراد جنودا كانوا أو مدنيين وتثقيفهم عسكريا، وتعزيز ثقة المواطن بقواته المسلحة، وتعميق الشعور بالوطنية والإحساس بالمسؤولية، ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرار المناسب، بالإضافة إلى دور الإعلام في نقل مجريات العملية العسكرية صوتا وصورة، وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يسمح بتتبع الرأي العام لما يجري في ميدان المعركة مباشرة وبصفة مستمرة، بدءً بحماية الجبهة الداخلية من محاولات الاختراق المعادية عن طريق الشائعات أو التأثيرات السلبية التي من شأنها زعزعة الروح المعنوية للجنود والشعب[32].

وبالتالي أصبحت وسائل الإعلام أسلوبا من أساليب الحروب الحديثة في ظل ما يعرف بالعمليات النفسية؛ وتتخذ هذه الأخيرة عدة تسميات منها حروب الدعاية، حروب الأفكار والإشاعات، الحرب السياسية وغيرها، ورغم اختلاف مسمياتها إلا أن الهدف واحد وهو تعديل وتغيير اتجاهات وسلوكيات أفراد المجتمع قبل إضعاف روحهم المعنوية وإنزال الرعب والهلع بهم وإرهابهم وإجبارهم على قبول الوضع القائم المفروض عليهم[33].

ويبرز تأثير الإعلام على العمليات العسكرية كذلك من خلال الحروب التي تخوضها الدول الكبرى، والتي تتراوح بين التأثير السلبي بإهمال دوره، وبين التأثير الإيجابي بالاعتماد عليه

في تبرير تلك الحروب وإبراز قوة الجيش وتقدم الدولة بعرض أسلحتها المتطورة، مما جعله أداة مُسيَّسة ومُعسكرة بدل التزامه بالموضوعية والحيادية[34].

ولعل خير مثال على ذلك الحرب النفسية * الشاملة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11،بهدف رفع معنويات الشعب الأمريكي وزيادة ثقته بالقدرات الأمريكية للتصدي للإرهاب العالمي، وإقناعه بأن التدخل العسكري الأمريكي في عدة مناطق من العالم هي حرب عادلة ولابد منها[35]؛ ومن جهة أخرى إقناعه بضرورة التجنيد باعتبار أن الجيش جزء من المجتمع ويستمد قدراته البشرية منه ويتحمل المسؤولية الأمنية معه.

إذ أضحت الحرب النفسية الدعائية ضمن متطلبات الإعداد للعمليات العسكرية، فقد أصبحت وسائل الإعلام عامل من عوامل تحقيق النصر السريع بأقل التكاليف وسلاح استراتيجي في ساحة المعركة[36]؛ وبالتالي فإن دور الإعلام هنا يسهم في شن الحروب النفسية طوال فترة الحرب من أجل كسر مقاومة العدو من جهة وإقناع الشعوب والأصدقاء والحلفاء بضرورة تلك الحروب سواء تحت ذريعة الأمن والسلم الدولي أو نشر الديمقراطية.

كما باتت العمليات النفسية خطيرة جدا في زمن العولمة حيث أصبحت المعلومة سلاحا ذو حدين؛ففي حين تعد السيطرة على المعلومات مؤشرا على احترافية الجيوش الحديثة ودافعا لها للاستعداد للحروب المستقبلية القائمة على تحقيق التفوق المعلوماتي و العملياتي من خلال السيطرة السريعة على العدو والقتال عن بعد [37]؛ في ظل ما يعرف بالثورة في الشؤون العسكرية Revolution in MilitaryAffairs :RMA للقرن الحادي والعشرين، ولذلك فمن يسيطر عليها يتحكم في صنع وتوجيه القرار الأمني والاستراتيجي ويحقق النصر.

إلا أنها تشكل مصدر تهديد من جهة أخرى، وهو ما عانت منه المؤسسات العسكرية بعد نهابة الحرب الباردة، أين وجدت نفسها تعمل في عالم مفتوح تتدفق فيه المعلومات من عدة

مصادر، بعضها قابل للتحكم والآخر ليس كذلك، مما يجعل استغلالها من قبل الفواعل غير الدولاتية لأغراض إرهابية ممكن جدا[38].

وعليه تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في الحروب الحديثة والمستقبلية، فلم تعد وسائل الإعلام الرسمية هي الفاعل الوحيد في هذه الحروب بل أخذ الإعلام غير الرسمي أيضا نصيبه من ذلك مما زاد من الأمر خطورة، فلم نعد نستطيع التفريق بين المعلومات الصحيحة من الخاطئة، بل وأكثر من ذلك أصبحنا نعيش في حالة من الرعب المستمر بسبب الإشاعات والتهويل الذي يمارس من طرف وسائل الإعلام، وهو في حد ذاته حرب نفسية.

5.خاتمة

على ضوء ماسبق، يمكن القول أن العلاقة بين وسائل الإعلام والمؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية هي علاقة ثنائية الاتجاه، معقدة ومتأرجحة باستمرار بين نموذج السيطرة العسكرية على وسائل الإعلام أو العكس، ويتوقف ذلك على عدة عوامل من بينها: طبيعة المعلومات المبثوثة، موقف الرأي العام، أوقات السلم و/أو الحرب، وأهداف الدولة المسطرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النتائج التالية:

- تكون العلاقات العسكرية–الإعلامية تعاونية إذا تعلق الأمر بتحقيق أهداف الدولة السياسية، الإستراتيجية والعسكرية، حيث يقوم الإعلام بإضفاء الشرعية على تلك الأهداف من خلال ما يبثه من مادة إعلامية، أو يكون كوسيلة للقيام بالعمليات النفسية المرافقة للعمليات العسكرية الميدانية.

- تصبح العلاقات العسكرية–الإعلامية تنافسية إذا تعلق الأمر بالتحكم بالمعلومات، حيث أنه توجد معلومات عسكرية سرية لا يحبذ الجيش أن تصل إلى الرأي العام المحلي والعالمي، بينما يسعى الإعلام للكشف عن الحقائق ونقلها بموضوعية.
- يتطور التنافس بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام ليصبح صراعا، إذا تدخل الرأي العام في هذا الأمر، فهذا الأخير نادرا ما يتقبل الحل العسكري لإدارة شؤون الدولة الخارجية، مما يعرقل من مهام المؤسسة العسكرية ويزيد من نفوذ وسائل الإعلام في الضغط على السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية على حد سواء.

6.الهوامش والمراجع

[1] ليث مزاحم خضير كاظم العبدويس (أكتوبر 2014)، إصلاح المؤسسة العسكرية الوطنية في مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة الحالتين البوسنية واللبنانية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، ص. 202.

[2] عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكالات نظرية ونماذج عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص. 14.

[3] نسيم بلهول (2020)، المؤسسة العسكرية والبعد الاستراتيجي للأمن، في: الدراسات الأمنية المتقدمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص ص. 106–107.

[4]Armed forces : Roles and Responsibilities in good Security Sector Governance, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, p.3,Available at : https://www.files.ethz.ch/isn/195684/DCAF_BG_10_The%20Armed%20Forces.11.15-1.pdf

[5]مسعود دخالة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي بعد نهاية الحرب الباردة"، (أطروحة دكتوراه علوم في العلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 03، 2015/2014)، ص ص.147، 148.

[6]المرجع نفسه، ص ص. 148–150.

[7]سامية أبو النصر (2010)، الإعلام والعمليات النفسية في ظل الحروب المعاصرة وإستراتيجية المواجهة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ص. 19.

[8]المرجع نفسه، ص ص. 20-21.

[9]بسمة فنور (2017)، الإعلام الجديد، صحافة المواطن والفاعلون الجدد في العملية الإعلامية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 0، ص ص.2-3.

[10] Christopher Kolade (1975), The role of the mass media in maintaining and propagating a Nigerian cultural identity, Présence africaine, N° 95, p. 375.

[11]رندة هنوز (ديسمبر 2017) ، وسائل الإعلام والحراك السياسي في المنطقة العربية، مجلة الرواق، العدد 09، ص ص 209-210.

[12]سامية أبو النصر، مرجع سابق، ص ص. 23-29.

[13]إسراء أحمد إسماعيل (2017)، العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص. 9.

[14]عامر مصباح (2018)، نظرية العلاقات المدنية العسكرية الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص. 17.

[15]Morris Janowitz (1964), Military institutions and coercion in the developing nations, the university of Chicago press, Chicago, p.79.

[16]Samuel Huntington (1975), The soldier & the state: the theory & politics of civil-military relations, the Belkan appress of Harvard university press, Massachusetts, pp.81-82.

[17]إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، صص. 9-11.

[18]Morris Janowitz, Op .Cit, pp. 81-82.

[19]أحمد علي أوغلو (06 جوان 2019)، الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر، مركز الجزيرة للدراسات، ص 3.

[20]محمد عبد الله يونس (2010)، القيم في دراسة العلاقات المدنية العسكرية: خصوصية الحالة الإسرائيلية، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، ص. 498.

[21]Rebecca Schiff (2009), The Military and DomesticPolitics, Routledge, London, pp. 43-44.

[22]عبد الله فيصل علام (2018) ، العلاقات المدنية–العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر 1952–2013، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص. 26.

[23]Douglas Porch (winter 2002), "No Bad Stories": The American Media-Military Relationship, Naval War College Review, Vol. 55, No. 01, p. 93.

[24]Kevin J. Brogan (2006), Defense Policy: An Approach for Exploring the Military – Media Tension, UMI Microform, Virginia, p. 1.

[25]Anela Ramić (2015), What media wants from a relationship with the military? Polemos, Vol. 18, No. 01, pp.82,83.

[26]Ibid, p. 76.

[27] نعوم تشومسكي (2003)، السيطرة على الإع لام الإنجازات الهائلة للبروباغاندا، ترجمة: أميمة عبد اللطيف، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص.17.

[28] Democratic control of Armed forces,Geneva centre for the Democratic control of Armed forces (05/2008), p.1.

[29]Ibid, p.2.

[30]Ibid, p.4.

[31]Anela Ramić, Op.Cit, p. 79.

[32]سامية محمد عزت(2014/06/01)، دور الإعلام العسكري في وقت الحرب، درع الوطن ، متوفر على الرابط:https://bit.ly/3uZ4qum

[33]سامية أبو النصر، مرجع سابق، ص. 36.

[34]نورة بلعيدي (ديسمبر 2016)، الإعلام القوة الناعمة في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 02، ص ص. 207–212.

*الحرب النفسية هو مصطلح استحدث عام 1945 من قبل المفكر العسكري الأمريكي "**لينار برجر** "، وتعني فن استخدام جميع الوسائل والإجرا ءات الدعائية وغير الدعائية من قبل طرف معين للتأثير في معنويات وإرادات وسلوكات طرف آخر معادي، و من ثم تحطيم روحه المعنوية وخفض كفاءته القتالية وإجباره على اتخاذ مواقف معينة، وغالبا ما ترافق إجراءات أخرى عسكرية واقتصادية وسياسية، وتختلف الحرب النفسية عن العمليات النفسية في كون هذه الأخيرة أشمل من الأولى التي تكون على المستوى

الميداني أثناء الصراع المسلح فقط. (للمزيد من الاطلاع أنظر: سامية أبو النصر، مرجع سابق، ص ص. 39-41)

[35]سامية أبو النصر، مرجع سابق، ص 45.

[36]محمد بلخادم (جانفي 2009)، دور العمليات النفسية الأمريكية في إدارة حربي الخليج الثانية والثالثة، دراسات إستراتيجية،العدد 06، ص ص. 8-9.

[37]عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 78.

[38]المرجع نفسه، ص .102.